مؤشر المملكة للسندات الحكومية للدول الناشئة يعتبر مرجعا مهما ويتابعه عملاؤها العالميون والمحليون

«فوتسي راسل»: نتوقع توجه تدفقات نقدية ضخمة إلى السعودية

الصكوك المضافة بلغ عددها 45 إصدارا من الصكوك بالريال بما يعادل 89.7 مليار دولار من القيمة السوقية

أعلن رئيس فوتسي راسل في الشرق الأوسط وأفريقيا، Shobhit Thapar ، أن حركة تدفقات رؤوس الأموال تقاس بطريقتين، أولا التدفقات للأسهم، وقد حدث طلب قوي من عملاء فوتسي راسل المؤسساتيين للاستثمار في السعودية والخليج باستخدام مؤشر فوتسي السعودية، سواء مستثمرين غير نشطين أو صناديق للمؤشرات المتداولة.

وقال في مقابلة مع قناة "العربية"، أمس الثلاثاء، إن الطريقة الثانية هي التدفقات النقدية لأدوات الدخل الثابت، مشيراً إلى إضافة فوتسي راسل الصكوك الحكومية بالريال السعودي، وهي الصكوك المتوافقة مع الشريعة، إلى مؤشرها للسندات الحكومية للدول الناشئة، وهو مؤشر مستخدم بكثرة من قبل عملائها العالميين والمحليين.

وأوضح "زادت حصة الأصول السعودية في محافظ هؤلاء المستثمرين، وهذا يعني زيادة التدفقات النقدية إلى سوق الدين أو سوق الدخل الثابت السعودي".

أضاف هذه الصكوك المضافة هي صكوك حكومية سعودية، بلغ عددها 45 إصدارا من الصكوك بالريال السعودي أضيفت إلى مؤشرات فوتسي راسل. أي نحو 336 مليار ريال، أو ما يعادل 89.7 مليار دولار من القيمة السوقية.

وتوقع رئيس فوتسي راسل في الشرق الأوسط وأفريقيا، حجما ضخما للتدفقات النقدية الداخلة إلى السعودية وذلك لأن مؤشرها للسندات الحكومية للدول الناشئة يعتبر مرجعا مهما ويتابعه عملاؤها العالميون والمحليون لا سيما من قبل المستثمرين غير النشطين والكثير من صناديق المؤشرات المتداولة، موضحا أن متابعتهم المؤشر بدقة بحسب سياستهم غير النشطة، فهذا يعني تدفقات نقدية ضخمة.

المؤسسات المالية العالمية تتوقع توجه تدفقات نقدية ضخمة إلى السعودية

التعليمات الجديدة تهدف إلى تيسير الإفراج عن البضائع المتكدسة في الموانئ

مصر تسمح للمستوردين بفتح اعتمادات مستندية بالجنيه

أصدر البنك المركزي المصري، عدة قرارات لتسهيل العملية الاستيرادية، تتضمن قبول الإيداعات النقدية للشركات بالعملات الأجنبية، الناتجة عن عمليات تصديرية مع الدول المجاورة واستخدامها في تنفيذ عمليات استيرادية.

ونقلت قناة "العربية" عن مراسلتها في القاهرة، أن هناك تعليمات تؤكد أن البنك المركزي سيسمح للشركات بفتح اعتمادات مستندية بالجنيه المصري في حال طلب المورد الأجنبي سداد مستحقاته بالجنيه المصري والحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي.

وأوضحت أن التعليمات التي صدرت تهدف إلى تيسير الإفراج عن البضائع المتكدسة في الموانئ المصرية، مشيره إلى أن التعليمات تتضمن إمكانية قبول حصيلة الصادرات من الدول المجاورة والتي تسدد قيمتها نقداً وليس عبر تحويلات بنكية... لكن سيتم وضع ضوابط لها لعد المبالغة.

أضافت أن المركزي المصري حريص بشكل كبير على عدم تنشيط السوق السوداء في مصر، حيث أتاح تنفيذ العلميات الاستيرادية من خلال مستندات التحصيل إذا سدد القيمة كاملة قبل يوم أمس 19 سبتمبر.

وشملت التعليمات قبول حصائل الإيداعات النقدية للشركات بالعملات الأجنبية الناتجة عن عمليات تصديرية مع الدول المجاورة "ليبيا - سوريا - السودان - فلسطين - العراق - اليمن" واستخدامها في تنفيذ عمليات استيرادية مع مراعاة تناسب قيمة الإيداعات مع حجم و طبيعة نشاط العميل المعتاد و قيمة المستندات الدالة على العملية التصديرية واستيفاء المصدر صورة طبق الأصل من البيان الجمركي معتمدة من كل من الجمرك المختص، ويتم الرجوع للبنك المركزي في حالة التصدير و الإيداع نقدا مع أي دولة غير الدول المذكورة.

وستتم متابعة الحد المقرر وفقا لقرار وزير التجارة والصناعة رقم 126 لسنة 2022 بأن يتم الإفراج عن الاستيراد للاستخدام الخاص حتى 25 ألف دولار أميركي مرة واحد لكل 6 أشهر بينما الذي يزيد عن 25 ألف دولار يتم الإفراج عنه باستخدام نموذج 4 مع مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الصادرة برقم 49 بتاريخ 13/ فبراير/ 2022 والتعديلات اللاحقة.

وفيما يتعلق بالسلع الإلكترونية التي يتم تجميعها في جمهورية مصر العربية وتتكون من جزء تصنيع محلي بالإضافة إلى المكون الأجنبي المستورد فإن ذلك المكون الأجنبي مستثنى من تعليمات البنك المركزي الصادرة برقم 49 بتاريخ 13/ فبراير/2022 و يتم قبول مستندات الشحن في ضوء أنها مستلزمات إنتاج.

تسهيلات جديدة للمستوردين بهدف تيسير الإفراج عن البضائع المتكدسة في الموانئ

أكد أن التوقعات قاتمة ولا تلوح في الأفق نهاية للصراع

خبير روسي: العقوبات مؤثرة ونمو اقتصاد بلادنا تعطل لعدة سنوات

موسكو - "رويترز": قال الخبير الاقتصادي الروسي المخضرم أوليج فيوجين لوكالة "رويترز"، إن الاقتصاد الروسي كان في طريقه لتسجيل نمو يصل إلى 6% في العام 2022 قبل أن تعرقله العقوبات الغربية.

وأشار فيوجين إلى أنه "ليس هناك كارثة"، إذ لا يتجاوز تأثير العقوبات الشاملة على موسكو بسبب الصراع في أوكرانيا نسبة 30% إلى 40%، نظراً لأن روسيا وجدت طرقاً للتغلب على القيود، لكنه حذر من مشاكل خطيرة في حال انخفاض عائدات الصادرات الروسية.

وقال فيوجين، الذي شغل منصب نائب وزير المالية ونائب محافظ البنك المركزي خلال مسيرته المهنية قبل تقاعده من منصبه في بورصة موسكو هذا العام، لـ"رويترز" في مقابلة: "لولا العقوبات لكان الاقتصاد الروسي سجل نمواً بنسبة 6% هذا العام".

ويبذل مسؤولو روسيا قصارى جهدهم للإشادة بالقوة الاقتصادية للبلاد في مواجهة العقوبات. ويتوقع الرئيس فلاديمير بوتين انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2% فقط هذا العام، وهو ما يعد أكثر تفاؤلا من توقعات وزارة الاقتصاد بالانخفاض بنسبة 3% تقريباً، لكنه تحسن كبير مقارنة بتوقع البنك الدولي في أبريل لانهيار بنسبة 11%.

وزاد فائض الحساب الجاري لروسيا -وهو الفرق في القيمة بين الصادرات والواردات- أكثر من ثلاثة أضعاف على أساس سنوي في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2022 إلى مستوى قياسي بلغ 183.1 مليار دولار، وسط ارتفاع الإيرادات بينما تسببت العقوبات في تراجع الواردات، ومع ذلك توقع البنك المركزي تقلص الفائض في النصف الثاني من العام.

وقال فيوجين إن التوقعات قاتمة، ولا تلوح في الأفق نهاية للصراع.

أضاف: "يمكن أن تختلف الأرقام، لكن النتيجة الرئيسية للعقوبات هي أن عملية النمو الاقتصادي في روسيا تعطلت لعدة سنوات"، لافتا إلى أنه "مع ارتفاع عوائد التصدير، يتلقى الاقتصاد دعماً قوياً للغاية.. إذا تم تقييد الصادرات بشدة، فسوف يتسبب ذلك في ضرر جسيم، وسنرى الحلقة التالية من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي".

وبعد فرض أكثر العقوبات صرامة على روسيا في التاريخ الحديث، بما في ذلك عزل بعض بنوكها الكبرى عن النظام المالي العالمي، تستعد الدول الغربية وحلفاؤها الآن للحد من استخدام النفط والغاز الروسيين. في الوقت نفسه، تجني الصين عائدات إمدادات الطاقة الأرخص من روسيا، فيما تبحث موسكو في الشرق عن أسواق بديلة.

ويتوقع فيوجين الشعور ببعض تأثير العقوبات، وتحديداً في قطاع التكنولوجيا، الذي يعتمد بشدة على الواردات.

وقال: "العالم سيتقدم، لكن روسيا ستستخدم فقط تكنولوجيا من الدرجة الثانية وتنفق موارد ضخمة لإعادة ابتكار ما هو موجود بالفعل في العالم، لكن لا يمكن استيراده".

الخبير الاقتصادي الروسي المخضرم أوليج فيوجين

تتجدد كلما استعر الخلاف بين الولايات المتحدة وخصومها وأبرزهم روسيا والصين وتركيا وإيران

5 محاولات للاستغناء عن الدولار في التجارة العالمية عام 2022

ليست جديدة نزعة الاستقلال عن الدولار الأميركي المهيمن على 85% من مدفوعات التجارة العالمية حالياً، لكنها تتجدد كلما استعر الخلاف بين الولايات المتحدة وخصومها أو أعدائها، وأبرزهم روسيا والصين وتركيا وإيران، وبعض الدول الأخرى التي لا تتصادم مع واشنطن كمصر والسعودية والهند مثلاً.

وهذا العام سُجّلت 5 تطورات بارزة على هذا الصعيد منذ بداية حرب أوكرانيا التي جدّدت نزعة الاستقلال المزمنة بعيداً عن سطوة العملة الخضراء الصادرة عن الاقتصاد الأول على مستوى العالم.

لكن مع ذلك، لم يكتب لهذه المحاولات النجاح على مدى عشرات السنوات حتى الآن، إلا بما يمكن حصره في ما يشبه عمليات المقايضة السلعية بين دولتين على نطاق ضيّق.

وقد كانت موسكو صاحبة الخطوة الأولى في هذا التوجه خلال الربع الثاني من العام، في محاولة للتغلب على أشد عقوبات اقتصادية في التاريخ تواجهها من الدول الغربية، وأيدت دول أخرى، كالصين والهند والسعودية، التوجّه نحو عالم متعدد الأقطاب اقتصادياً ومالياً.

وبعد مصادرة الدول الغربية احتياطيات النقد الأجنبي الروسية الموجودة لديها، بدأت العديد من الدول في التفكير في تنويع احتياطياتها، كما اللجوء إلى محاولة تقليص تعاملاتها بالدولار، خوفاً من التعرض لما أصاب الرفيق الروسي.

وبحسب بيانات منظمة التجارية العالمية، يشكل الدولار نحو 85% من مدفوعات التجارة في العالم، بينما تتوزع الـ15% على بقية العملات.

الهند والسعودية

في 19 سبتمبر/ أيلول الجاري، أفادت "رويترز" بأن الحكومة الهندية تبحث إمكان تأسيس تبادل تجاري مع السعودية بالعملتين المحليتين، الروبية والريال، في إطار جهود لتعزيز الصلات الاقتصادية.

وقد وضعت الهند، ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، آلية لتسوية تحويلات التجارة الدولية بالروبية الهندية، مع التركيز على الصادرات لدعم التجارة العالمية والاستجابة لتزايد الاهتمام باستعمال الروبية لأغراض تجارية.

مصر وروسيا

في 18 سبتمبر/أيلول، صرّح سفير روسيا لدى القاهرة جيورجي بوريسينكو بأنه إذا استخدم البلدان الجنيه والروبل في التبادل فإن هذه الخطوة ستجعل التجارة أكثر أماناً "لأن الدولار واليورو ليسا من العملات الآمنة"، علماً أن للبلدين تاريخاً طويلاً من التعاون الاقتصادي حيث بلغ حجم التبادل التجاري 4.8 مليارات دولار عام 2021.

السفير لفت إلى أن "أميركا والاتحاد الأوروبي يستخدمان عملتيهما كجزء من سياستهما الخارجية، لذلك فإن استخدام عملاتنا في العمليات التجارية سيساعدنا على تعزيز التجارة وسيساعد مصر على زيادة صادراتها إلى روسيا، وفي ذلك خطوة مفيدة لدولتينا".